

طبق الأصل



في قضية تحرير فلورنس أوبينا وحسين حنون: أين العراقيون مما يجري؟

أطلق سراح مراسلة صحيفة الليبراسيون ، فلورنس أوبينا ، وحسين حنون . سانقها او مترجمها . يوم السبت الموافق ١١ حزيران ، بعد ان كانا رهينتين لمدة خمسة شهور . وكان اطلاق سراحهما غامضاً ، الحاد انه آثار تساؤلات عديدة . تساؤلات هي طبعاً تخص وضع العراق الحالي ، وامن اهله ومستقبلهم ، من دون مبالغة أو تضخيم ، كما قد يظن البعض منا ، وربما ما سنقوله في السطور الآتية بدعم ما نذهب اليه .

إعداد: أيمن الحديثي

كانت عملية تحرير فلورنس أوبينا، وهي مراسلة صحيفة الليبراسيون الفرنسية، تدار بايدي المخابرات الفرنسية وبمعاونة شديدة من المخابرات الرومانية. كما تواردت ابناء عن اشتراك وزارة الدفاع الفرنسية في العملية. ومن ثم فان المعلومات التي تناقلتها الصحافة الفرنسية، هي المعلومات التي ارتأت عناصر المخابرات تسريبها، او التصريح بها. ذلك ان بلدا عريقا في الممارسات الديمقراطية، كحال فرنسا، تكون فيه الحكومة، ومؤسسات الدولة محكومة بالمسؤولية امام شعبها، فعليه ان توضح أي امر يتصل بمصلحة الشعب، ولو "بإيجاز"، على الرغم من الايضاح الوجيه لا بغنى التساؤلات. اختصارا: يجب عليها قول شيء. على ان "الشيء" الذي قيل بخصوص قضية الصحفية المحررة، فنترض انه يفيدنا كثيرا في ان ننتبه وننبه بان "العراق الجديد" يجب ان يمان كي لا يتحول الى مكان تعشش فيه مخابرات عربية او غير عربية، لأن هذا الحال مرتبط منطقيا بظهور مافيات من كل ضرب، ولاسيما المافيات السياسية.

كيف جرى تحرير فلورنس؟

أوردت الصحافة الفرنسية وعن لسان ما وصفته بأحد المترجمين من ملف فلورنس، انه برغم الاضتاق مع المخابرات اطلق سراحها، الا ان الصيغة العملية لتسليم الرهائن استغرقت "عدة ايام"، واضاف المتحدث: "كان الخاطفون متفعلين جدا". وافادت الأنباء ان السيناريو الذي جرى وضعه يشبه الى حد كبير ذلك السيناريو الذي قاد الى تحرير الرهينتين الفرنسيين السابقين، كريستيان شيسنو وجورج مالبرونو (وكانا قد خلفا مع سابقهما السوري، الذي نقل مع عائلته الى فرنسا للتحقيق معه بعد اطلاق سراحهم، ومن المعروف ان الشخص الذي تولى متابعة قضيتهم، ديديه جوليا، كان يقوم برحلات مكوكية بين دمشق، وعمان، ومصر، احيانا، فضلا عن اتصالاته بـ"هيئة علماء المسلمين").

على اية حال، تم تحديد اطلاق سراح الخاطفين، الصحفية فلورنس ومرشدها حسين، في يوم السبت ١١ من حزيران وفي الساعة الثانية عشر ظهرا في موقع وصف بـ"سري يقع غربي بغداد". واستعد للموعد نحو ١٥ عنصرا من المخابرات الفرنسية. وذهب الفريق الذي سيتسلم الخاطفين الى المكان قبل الموعد المحدد وقد وضعوا علما فرنسيا صغيرا على سياراتهم كعلامة

تدل الخاطفين على الفرنسيين. لكن الفرنسيين ارادوا ان تكون لهم السيطرة على مسرح العملية، فوضعوا عهدا من القناصة من قوات النخبة الفرنسية في مواقع تطوق المكان المتفق عليه "تحسبا للاحتالات" على حد قول احد المصادر الفرنسية المخابراتية التي زودت صحيفة الفيغارو ببعض المعلومات عن عملية التحرير. وحل منتصف النهار ولم يظهر الخاطفون. شعر الفريق الفرنسي بشيء من القلق، لكن الضابط الفرنسي المشرف على العملية "كان على اتصال بالخاطفين". كيف كان الاتصال يجري؟ هل عن طريق الهاتف النقال، ام من خلال وسيط؟ لا احد يعرف! ويبدو ان سيرج جوتي، رئيس تحرير الليبراسيون، كان موجودا مع الفريق الفرنسي، اذ انه ذكر ان الخاطفين كانوا يخالطون، والتردد باد عليهم، واكد ان "سيارتهم كانت تدور في المنطقة بلا توقف". (كانت المنطقة اذن تخضع لمراقبة شديدة من جانب المخابرات الفرنسية) وهنا لا بد من الإشارة الى ان سيرج جوتي قد زار العراق بعد سقوط النظام، وهذا ما يشي ربما بتساديات "بعض المهام المخابراتية". على كل حال، اخيرا وصلت الى مكان الموعد سيارة بابائية رياضية الدفع. وبطريقة عين ادخلت فلورنس أوبينا وحسين حنون الى سيارة المخابرات الفرنسية. وبهذا الشأن يقول احد عناصر المخابرات الفرنسية: "لقد ادركنا ان المعلومات عن استعداداتنا التي كانت قد تسربت بعد خروج شيسنو ومالبرونو، كانت تعرقل عملنا. فالخاطفون كانوا خائفين من تسلمنا، ومن ان يسقطوا في كمين اعد لهم".

من هنا اطراف التحي كان يتخبرها الفريق الفرنسي؟

تقول المعلومات الضمنية التي اوردتها الصحافة الفرنسية ان الخاطفين هم من البعثيين. لكن قول احد رجال المخابرات الفرنسية يرمي بظلال من الشك عن طبيعة الخاطفين لما يشير الى ان "من الصعب تصنيف هذه الجماعة، كحال غالبية الحركات السرية العراقية". واقتصرت المعلومات على الإشارة الى انهم، أي الخاطفين، "ينتمون الى الدائرة القومية، ولهذا فهم يعارضون أي شكل من اشكال التدخل الاميركي في العراق". يقول مصدر هذه المعلومات ان عملية الاتصال بجماعة الخاطفين قد توزعت بين بغداد، والعاصمة الأردنية عمان، وبيروت (ينبغي الانتباه الى غياب ذكر "دمشق" محطة ديديه، والتي كانت حاضرة بقوة في قضية الخطف الصحفيين الفرنسيين السابقة، التي تولاها ديديه). وكان الاتصال يجري عن طريق "وسطاء" ايضا، كما جرى مع المخابرات الرومانية في اثناء عملها على اطلاق سراح الصحفيين الرومانيين الثلاثة، ومرشد العراقي، الاميركي، ومحمد مناف. على ان تلك الاتصالات كانت تمر بـ"مراحل صعبة" و"محاولات لبيت الاضطراب" على حد تعبير الشخص الذي وصفته الفيغارو بـ"موظف رفيع المستوى"، والذي تابع قوله: "لا يعني هذا اجراء

حوار مباشر معهم لكن الامر كان محصورا بجابيات على طلبات من جانب واحد. وكانت اولويتنا تنصب على عدم قطع الخطف". إن "الدافع المادي" هو اسهل ما يمكن به اختزال اسباب الخطف. لكن ملاسيات عمليات من هذا النوع، تدفع الى القول ان "الغايات السياسية" ليس في منأى عنها. ولربما كان الامر برمته لا يهدف الا الى الاتصال باجهزة مخابرات عالية من اجل "اعداد سيناريوهات يجري تنفيذها في هذا البلد على المدى القريب او البعيد". في كل الاحوال، لم تدل الحكومة الفرنسية بأية معلومة تتصل بمطالب مادية او سياسية، وهي تفعل ذلك من باب "الحسن بالمسؤولية". اذ علق مسؤول كبير في الادارة العامة للامن الخارجي: "لو نتحدث، سيتولد شعور بالخضعة لدى مجاورينا وسيعتقد بعضهم انهم لم يراعوا مثل اخرين، وهذا ما ينطوي على مخاطر في المستقبل". وهكذا، لا يقل هذا الكلام غموضا عن العملية وتفصيلها!

بشأن المطلب المادي كان روبري مينار، الامين العام لمراسلين بلا حدود(RSF). يتحدث، قبيل ساعات من تحرير الصحفية، عن اول طلب فدية يبلغ ١٥ مليون دولار. وفي يوم الاثنين، اكد ان "الجميع يعلم" ان الخاطفين حصلوا على فدية، وان ذلك "لا يصدمه ابدا". اما المطالبين السياسية، فقد بقيت، وستبقى، سرا. ثم ان دليل بويكر رئيس الجلسات الفرنسية للتحقيق في الاسلام(CFCM)، كان من ضمن الداخلين في اللعبة. تعبت ادارة الليبراسيون مع صحفيتها خلال مدة خطف فلورنس أوبينا وحسين حنون. وقد اقام احد افراد فريق عمل الصحفية فترات زمنية طويلة في بغداد. وكان سيرج جوتي قد كلفه باجراء تحريات مستقلة، وان يعمل عنصر ارتباط مع الدبلوماسيين وعناصر المخابرات الفرنسية العاملين في العراق. وفي يوم الاحد، أي بعد يوم من اطلاق سراح فلورنس، توجه جاك شريك بالتهنية الى سيرج جوتي على ادارته الزمرة، بالقابل، ظهرت بعض التصريحات في الليبراسيون. فقد اشتكى البعض من اخفاء المعلومات من جانب بعض الدوائر القيادية. وقد سعت الليبراسيون بفاعلية شديدة الى جعل قضية الصحفية الفرنسية قضية شعبية، فقد صممت موقعا على الانترنت لدعم صحفيتها، ونظمت الفعاليات الشعبية، واطلقت المناطيد، الخ. لكن عددا من الدبلوماسيين رأى في هذا النشاط الاعلامي مبالغة، وتساءل سفير فرنسا ببغداد بيرنار باجوليه: "هو الجائز لنا التساؤل عما اذا كان اثر الحملة الصحفية، هو الذي ساعد حقا على تحرير الخطفين".

ما دور المخابرات الرومانية في العملية؟

كانت المخابرات الرومانية قد تولت ملف الصحفيتين الرومانيين المخطوفين. وتواردت ابناء عن وجود شبكات تعمل في العراق لمصلحة المخابرات الرومانية. وكانت هذه الشبكات

قد جندت في زمن ديكتاتور رومانيا السابق نيكولا تشاوتشيسكو. اذ استقبلت رومانيا في عهده عددا كبيرا من العراقيين، لغرض الدراسة او انهم جاؤوها لاجئين، فجندهم مخابرات تشاوتشيسكو، وبدورهم شكلوا شبكات في العراق عن طريق اصدقائهم وقاربهم. وقد استثمرت المخابرات الرومانية الحالية تلك الشبكات في قضية تحرير الصحفيتين الرومانيات. ثم ان هناك اشارات تقول ان عمر هيثم يعمل لمصلحة المخابرات السورية. وقد ذكرت الحكومة الرومانية في بيانها الحكومي الذي صدر اثر تحرير الصحفيتين الرومانيات ان هناك اطرافا كان لها يد في القضية. واجمعت الحكومة الرومانية ايضا، ممثلة بشخص رئيسها، من ذكر اسماء ودور تلك الاطراف. ويبدو ان المخابرات الرومانية ربطت الفرنسيين بدوائر على اتصال بالخاطفين وربما رتبتم مواعيد المرافقة وعرفت بطبيعة توجهات جماعات الخاطفين. وقد اكدت مصادر موثوقة في بوخارست الى الفيغارو التصريحات التي ادلت بها الصحفية الرومانية ماري . جان ايون التي خطفت على ايدي الاشخاص انفسهم الذين خطفوا فلورنس أوبينا، "على الاصح ان مترددين سنة يتاجرون من خلال عمليات الخطف". وحسب اقوال احد الرهائن الرومانيين، وهو ادوارد اوهانيزيان، ان فلورنس أوبينا وحسين حنون كانا في المكان نفسه الذي اقتيد اليه الصحفيون الرومانيون في الاول من نيسان. هذه النتيجة ربما تسلط الضوء على طريقة عمل هذه الشبكة السياسية. المافياتية، برغم الفموض الذي يحيط بعملها وتوجهاتها في خارج العراق. وتقول الفيغارو: "لكن المعلومات التي جمعتها المخابرات الرومانية تميل الى التاكيد ان هذه الشبكة تلجا الى التعامل بنمط المفاوضة من الباطن". ذلك ان هناك "مجموعة اولى تنظم عملية الخطف، وثانية تتولى "المستودع" الذي تحتجز به الرهائن، وثالثة وظيفتها اجراء المفاوضات، الخ"، و "الاسباب امنية تبقى الروابط بين هذه المجموعات المختلفة، دقيقة باكثر قدر ممكن، وهذا هو اساس المصاعب التي تعترض طريق من يريد تحرير الرهائن".

بيد ان خطف الصحفيتين الرومانيات يختلف عن خطف زميلتهم التي تعمل في الليبراسيون. فقد كشفت التحريات التي اجريت في بوخارست ان عملية خطف الصحفيتين الرومانيات الثلاثة كانت "مرتبة" بيد عمر هيثم الذي تزيد ثروته على ١٠٠ مليون دولار حسب التقديرات الرسمية، لكنه فقد سيرته بسرعة على سير الامور التي رتبها هو ويتواطؤ من مرشد الصحفيتين الثلاثة، العراقي محمد مناف. فقد انقلب السيناريو الذي اعده هيثم لما اقصيت جماعة الخاطفين "الهوة"، الذين يعملون لمصلحة رجال الاعمال هناك، على ايدي جماعة اخرى اكثر احترافا". ويبدو ان هذه هي اللحظة التي نقل فيها الصحفيون الثلاثة الى "المستودع" حيث كانت فلورنس محتجزة هي وحسين حنون. وكان الصحفيون الرومانيون قد وضعوا في البداية بيت في بغداد باوند من مادة الحشيشة معبأة ببراميل ضخمة وموضوعة في سيارات بيك آب. وبين السيد كودس في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا ان ما نراه الآن مشابه كما حدث سابقا في مواقع الصراع والكوارث والحروب حيث ان ضعف السيطرة على الحدود والامن يجعل البلدان نقاط نقل لجوسية ملائمة ليس فقط للإرهابيين ولكن ايضا لتهري المخرات. لذا على الحكومة العراقية وكذلك المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات سريعة للحد من تصاعد الموقف). مضيفا ان حالات الإدمان المرتبطة بالمسكرات في ارتفاع مستمر سواء في مستشفيات العاصمة أم في بقية أنحاء البلاد. لكن عند مقابلات مسؤولي الصحة هنا واثناء زيارة مع مهدي لمرضاة في الجناح المتكون من عشرة أسرة اشاروا الى انها حالات قليلة معتبرين كل تعاطي للأدوية من أجل المساعدة الطبية، ويبدو أن النزعة الى التقليل من المشكلة لا يزال قائما. كانت هناك ثلاثة أسرة مشردة، اثنان منها حالات إدمان على الحول، وحالة واحدة لعلاج مرض باركنسون وقال مهدي خلال وجوده في العيادة انه لمدة سنتين لم يشاهد سوى حالة إدمان واحدة على المخرات.

واين العراقيون من كل هذا؟

عطف على مقال سابق لنا، نشرته صحيفة "المدى" الغراء، تناول قضية تحرير الصحفيتين الرومانيين الثلاثة، نقول ان ما جرى ويجري في بلدنا يقودنا الى طرح تساؤلات عديدة. لا تخلو من الحشيشة. على مستبقنا في هذا البلد الذي صار ساحة تعمل فيها اجهزة المخابرات العربية والعالمية بحرية مطلقة. فقد جرت هذه المشاهد في بغداد التي تجوب شوارعها الدوريات الاميركية، وديورات الجيش وقوات الامن العراقية. ثم ان القوات العراقية تفند مهمة امنية واسعة النطاق. فهل كانوا على علم بذلك؟ واذا كانوا كذلك، فهل جرت متابعة الخاطفين وتبينوا هوياتهم وارتباطاتهم ومشاريعهم الحقيقية؟ وان لم يكونوا على علم ودراية بذلك، فالخطر الذي يحف بالعراقيين، واخذ يتسلل بين ظهرانيهم، اكبر من ان يوصف. اذ اننا ازاء شبكات ما ان تنتقل الى العمل السري الترابي المنظم حتى نجد انفسنا وسط مافيا تتغلغل في وجود الحياة(الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، الخ). ان قضية خطف الصحفيتين الرومانيات وتحريرهم، ومن بعدها قضية فلورنس أوبينا، ومن قبلهم جميعا خطف ضابط المخابرات الايطالي، و"تحريره"، واخيرا "قتله بالخطأ" برصاص نقطة تفتيش اميركية(رغم ان السيارة التي كان يستقلها الايطاليون وضابط مخابراتها المحر كانت ترفع علما ايطاليا)، هي احداث يجب التوقف عندها، والتعامل معها بالحدس، وقيام اهميتها: هذا ان اردنا عراقا اخر ينعم اهله بواقف يجعلهم يضحون فيه من اجل قضاياهم.

العراق مهر لعبور المخدرات وارتفاع عمليات القبض على المهريين

قال عباس فاضل مهدي مدير وحدة الادمان في أكبر مركز لمعالجة مستخدمي المواد المخدرة (ليست هناك مشكلة مخدرات في العراق)، وازدادت المعالج النفسي في مستشفى ابن رشد (لدينا حصانة ضد الإدمان، حيث ان الاسلام يحمي الناس من تعاطي هذه المواد المحرمة والمؤذية، وعلى عكس الحال في الغرب أو أمريكا، لدينا عائلات متماسكة وممتدة، لذا فلا توجد مشكلة مع المخدرات).

توصية: نعمت عبد الصيت لكن المسؤولين العراقيين ووكالة الأمم المتحدة التي مهمتها مراقبة تهريب المخدرات لا تتفان مع هذا الرأي، إذ يقول حامد كودس رئيس الدولية للسيطرة على المخدرات أنه منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ أصبح العراق نقطة عبور لتدفق الهيرويين والحشيشة من أفغانستان وإيران، اللتين تعتبران أكبر منتج ومصدر للمخدرات لدول الخليج وأوروبا.

ويوضح مسؤولو الصحة هنا أنه في عهد صدام، كان الإدمان وتعاطي بعض الأدوية كالفاليوم شائعا، لكن كان يعتقد أنه نادر بسبب عدم مناقشته بشكل علني، لكن ومنذ الغزو الأمريكي أصبحت الحدود نفسها التي يقول عنها المسؤولون الأمريكيون والعراقيون انها قنوات لعبور المقاتلين الاجانب طرقا جيدة لمهري المخرات ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الإدمان باطراد وفق وزارة الصحة.

ويقول قائد قوات الحدود العميد حسين الغزالي انه في احدى الليالي، اقلت هذه القوات القبض على ٢٠ فردا من مهربي المخدرات اثناء محاولتهم تهريب ١٥٠٠ باوند من مادة الحشيشة معبأة ببراميل ضخمة وموضوعة في سيارات بيك آب. وبين السيد كودس في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا ان ما نراه الآن مشابه كما حدث سابقا في مواقع الصراع والكوارث والحروب حيث ان ضعف السيطرة على الحدود والامن يجعل البلدان نقاط نقل لجوسية ملائمة ليس فقط للإرهابيين ولكن ايضا لتهري المخرات. لذا على الحكومة العراقية وكذلك المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات سريعة للحد من تصاعد الموقف). مضيفا ان حالات الإدمان المرتبطة بالمسكرات في ارتفاع مستمر سواء في مستشفيات العاصمة أم في بقية أنحاء البلاد.

لكن عند مقابلات مسؤولي الصحة هنا واثناء زيارة مع مهدي لمرضاة في الجناح المتكون من عشرة أسرة اشاروا الى انها حالات قليلة معتبرين كل تعاطي للأدوية من أجل المساعدة الطبية، ويبدو أن النزعة الى التقليل من المشكلة لا يزال قائما. كانت هناك ثلاثة أسرة مشردة، اثنان منها حالات إدمان على الحول، وحالة واحدة لعلاج مرض باركنسون وقال مهدي خلال وجوده في العيادة انه لمدة سنتين لم يشاهد سوى حالة إدمان واحدة على المخرات.

مشيرا الى ان الحكومة تبالغ في المشكلة لأغراض سياسية في محاولة لأتهام دول الجوار بعدم العمل بما يكفي للحد من حالات التهريب.

زاد المرضي قال انه قرر البقاء في المستشفى بعد ان احد من كميبة ما يتناوله من الحول، وبعد تعاطيه حبوب ال (آرتين) لكن عند سؤاله عن مدمني المخدرات تردد في الاجابة مؤكدا (بالطبع سوف تقتلهم لأن كل شيء متعلق به خاطئ).

اما المعالج النفسي سيروان علي المسؤول حاليا عن برنامج الوزارة المتعلقة بالسيطرة على سوء استخدام المواد الخدرة والمهدئة فقال: "ان وصمة العار المتعلقة بالمخدرات تجعل من الصعب على الحكومة جمع المعلومات عن استخدام المخدرات والادمان عليها" مؤكدا "ان مشكلة المخدرات كالوباء اذا ما تضاقمت فلن نستطيع مواجهة خطورتها لأننا لا نمتلك الأدوات الكافية للسيطرة، وليس لدينا خبرة كافية للعلاج. لكن من المستحيل معرفة حجم المشكلة بسبب الوضع الأمني ولأن مثل هذه المشكلة لم يكن مسموح الحديث عنها حتى وقت قريب".

لكن حتى غياب المعلومات الكافية " فقد اتخذت الحكومة عدة خطوات للحد من تدفق المخدرات حيث اصدرت العام الماضي قانونا يعاقب بالاعدام على مرتكبي جرائم المخدرات فضلا عن قيام وزارة الصحة بتشكيل لجان في كل المحافظات لمراقبة الزيادة الحادة في نسب الإدمان والتهريب".

كما عقدت وزارة الصحة في تشرين الثاني الماضي مؤتمرا حول المخدرات وطبعت كتابا حول تأثيراتها السلبية بعنوان (المخدرات تأثيرها في المجتمع) تضمنتا احصائيات عن حالات إلقاء القبض وعلاجها لكن سيروان علي أوضح ان تلك المعلومات الحديثة عن حالات إلقاء القبض على المخدرات في العراق، فعلى للمخدرات و٢٤ حالة تعاط غير شرعية للفترة من آذار الى تشرين الأول ٢٠٠٤.

وتؤكد الشرطة أن إلقاء القبض المتعلق بالمخدرات في تزايد مستمر ولا سيما في المدن الكبرى مثل بغداد. وأكد قائد قوات الحدود حسين الغزالي "يدفن مهربي المخدرات بضاعتهم في الصحراء قبل نقلها الى المملكة العربية السعودية". وفي تصريح لها الشهر الماضي أشارت الهيئة الدولية للسيطرة على المخدرات الى تسجيل السلطات الأردنية حالات متزايدة من تهريب المخدرات خلال السنة الماضية فضلا عن ضبط ٣ ملايين حبة (فيندالين) على الحدود العراقية في نيسان الماضي وارتفاع نسب تهريب القنب والمواد الكيماوية المستخدمة في تصنيع الهيرويين. وحسب قوات الامن العراقية فان أكثر الحوادث المثيرة للقلق في نيسان الماضي عندما تم ضبط ستة إيرانيين في مدينة السليمانية ومعهم كمية كبيرة من المخدرات، وقيام شرطة الحدود في سليمانية بالبقاء القبض على ٢١ افغانيا وإيرانيا عند محاولتهم الدخول الى العراق وبحوزتهم أسلحة ومخدرات.